

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر- دراسة ميدانية

Reality of Islamic Banking in Algeria- Field study

سارة علالي

جامعة عبد الحميد مهري- قسنطينة 2 – الجزائر

allali_sara@yahoo.fr

Received: 01/03/2019

سوسن زيرق

جامعة سكيكدة – الجزائر

sawsenzirek5@gmail.com

Published: 15/06/2019

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال ثلاثة محاور أساسية تدرس واقع ممارسة وتطبيق هذه الصناعة، الطلب عليها ومختلف المعوقات التي تواجهها في الجزائر. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان وتوجيهه لإطارات كل من بنكي البركة والسلام واللذين يمثلان مجتمع الصيرفة الإسلامية في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعرف نجاحا محدودا ومتواضعا نظرا لعدم التوفيق بين الأسس النظرية والتطبيق العملي، وكذا وجود العديد من المعوقات الداخلية، الخارجية، التنظيمية والتشريعية التي جعلت من الجزائر بيئة غير ملائمة لممارسة الصيرفة الإسلامية. الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الصيرفة الإسلامية في الجزائر، معوقات داخلية، معوقات خارجية، معوقات تشريعية. تصنيف JEL : G21,G29.

Abstract:

This study aims to lighten the reality of Islamic banking in Algeria, through three main axes that study the reality of practice and application of this industry, its demand and the different obstacles faced in Algeria. In order to realize this goal a questionnaire have been designed and intended to El Baraka Bank and ESSALEM Bank executive personal that represent the Islamic banking society in Algeria.

This study has reached to the fact that the Islamic banking in Algeria knows a limited and modest success because of the divergence between the theoretic and practical basis, and the existence of internal, external and legislative obstacles that make Algeria an inadequate environment to practice Islamic banking

Key words: Islamic Banking, Islamic Banking in Algeria, internal obstacles, external obstacles, legislative obstacles.

JEL Classification: G21,G29.

* مرسل المقال: سوسن زيرق، الإيميل: sawsenzirek5@gmail.com

تقترب ممارسة الصيرفة الإسلامية في الساحة التمويلية بالجزائر من إتمام عقدها الثالث، حيث دخلت هذه الصناعة المتخصصة إلى الجزائر مع بداية التسعينيات كنتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي مست القطاع المالي والمصرفي، تمخض عنها إصدار قانون النقد والقرض 10/90 والذي لعب دورا جوهريا في ظهور البنوك الإسلامية في الجزائر بطريقة غير مباشرة حيث لم ينص القانون مباشرة على السماح بإنشاء أو دخول بنوك إسلامية إلى الجزائر، وإنما سمح في إطار تكريسه لمعالم اقتصاد السوق وإرساء مبادئ التحرير المالي والمصرفي بدخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية للجزائر من خلال تأسيس فروع لها على التراب الوطني الجزائري وكذا الترخيص بالمساهمة الأجنبية في البنوك والمؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري، وبالتالي السماح بإنشاء بنوك خاصة وطنية، أجنبية ومختلطة مما سمح بفتح أبواب أول بنك إسلامي في الجزائر في 20 ماي 1991 وهو بنك البركة الجزائري والذي يعتبر من البنوك المختلطة بشراكة جزائرية بحرينية بين مجموعة البركة المصرفية للبحرين وبنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري. وتدعمت تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإسلامية بإنشاء بنك السلام الجزائر سنة 2008 ليكون ثاني بنك يوفر للمواطن الجزائري إمكانية تغطية احتياجاته التمويلية وفق صيغ وآليات تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

إشكالية الدراسة: انطلاقا مما سبق وبغرض التعرف على التجربة الجزائرية في مجال الصيرفة الإسلامية يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

إن الإجابة عن التساؤل المطروح تقتضي الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

- إلى أي مدى تتقارب ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر مع إطارها النظري؟
- ما هي مميزات الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر؟
- هل تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر قيودا وعراقيل محددة؟

فرضيات الدراسة: على ضوء التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية يمكن بناء الفرضيات التالية:
الفرضية الرئيسية:

الصيرفة الإسلامية مہمشة في السوق التمويلية في الجزائر

ويتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية جملة من الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرضية الأولى: ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تختلف عن الأساسيات النظرية لهذا النشاط.
- الفرضية الثانية: الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر ضعيف.
- الفرضية الثالثة: تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر جملة من القيود في بيئتها الداخلية والخارجية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعرف على التجربة الجزائرية في مجال الصناعة المصرفية الإسلامية، من خلال دراسة واقع ممارستها وتطبيقها في الجزائر، الطلب عليها ومختلف التحديات والعوائق التي تواجهها. وذلك كنتيجة للازدهار الذي تعرفه هذه الصناعة على مستوى العالم، سواء في الدول العربية والإسلامية أو في الدول الغربية مهد البنوك التقليدية، والحلول الكثيرة والمتنوعة التي تقترحها في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية المتكررة.

منهج وأداة الدراسة: بالنظر إلى طبيعة الموضوع، تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لغرض وصف البنوك الإسلامية ومختلف الصيغ التمويلية التي تقدمها، وكذا وصف وتحليل نتائج الدراسة الميدانية حول واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وهذا بالاعتماد على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع المعلومات والحقائق.

2. الأساسيات النظرية للصيرفة الإسلامية:

2. 1. نشأة البنك الإسلامي ومراحل انتشاره: يعتبر البنك الإسلامي الإطار الأساسي الذي تمارس ضمنه مختلف عمليات الصيرفة الإسلامية، حيث يعرف على أنه: "مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي"¹. كما يعرف على أنه: "ذلك البنك أو المؤسسة التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء"². وتعود فكرة إنشاء هذا النظام الاجتماعي بالدرجة الأولى الهادف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال أداء خدمات مصرفية ومالية في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية الغراء إلى الدكتور أحمد النجار الذي أسس في ريف مصر ما يسمى ببنوك الادخار المحلية للتعامل مع صغار الفلاحين من خلال جمع مدخراتهم ثم تمويل مشاريعهم الفلاحية وفق أسس إسلامية³. وقد مر البنك الإسلامي منذ نشأته إلى غاية وقتنا الحاضر بثلاثة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي:⁴

- المرحلة الأولى: من 1963 إلى 1980: تميزت هذه المرحلة ببطء نمو وانتشار البنوك الإسلامية، حيث ظهرت خلال هذه المرحلة أربعة بنوك إسلامية فقط هي: بنوك الادخار المحلية، بنك ناصر الاجتماعي، بنك دبي الإسلامي والبنك الإسلامي للتنمية، وهذا راجع لكون فكرة البنك الإسلامي لازالت حديثة تتطلب المزيد من الوقت لاستيعابها واكتساب الخبرة الكافية لممارستها.
- المرحلة الثانية: من 1980 إلى 1990: أهم ما ميز هذه المرحلة ظهور مجموعات مالية إسلامية منظمة تتكون من عدد من البنوك الإسلامية ومن شركات الاستثمار المنتشرة حول العالم، كما تتميز ببروز محاولات لرسملة النظام المصرفي لبعض الدول الإسلامية مثل السودان وباكستان وإيران. أهم مجموعتين ماليتين إسلاميتين ظهرتتا خلال هذه المرحلة هما مجموعة دار المال الإسلامي بقيادة الأمير محمد الفيصل بن عبد العزيز ومجموعة البركة بقيادة الشيخ صالح عبد الكامل.
- المرحلة الثالثة: من 1990 إلى يومنا هذا: تميزت هذه المرحلة بالانتشار المتزايد والسريع للبنوك الإسلامية، وبروز عدد كبير من صناديق الاستثمار الإسلامية خاصة في مجال التأجير، العقارات، الأسهم، السلع وغيرها. وأهم ما ميز هذه المرحلة إقبال العديد من البنوك التقليدية الغربية على فتح فروع لها تتعامل وفق الشريعة الإسلامية رغبة منها في تلبية حاجات المسلمين المغتربين، كما شهدت هذه المرحلة انتشار الندوات والمؤتمرات من أجل التعريف بالمالية الإسلامية على مستوى العالم، واعترافا منه بأهمية هذه التجربة، فقد صرح صندوق النقد الدولي أن النظام المالي الإسلامي المرتكز على المشاركة في الربح والخسارة دون حساب سعر الفائدة أكثر استقرارا من النظام المالي الغربي.

خصائص البنك الإسلامي: يتميز البنك الإسلامي بجملة من الخصائص تميزه عن البنوك التقليدية من أهمها:

- الأساس العقائدي للبنوك الإسلامية: والذي يتمحور حول مبدأ الاستخلاف، أي أن ملكية المال لله تعالى وملكية الإنسان له بالوكالة ويخضع لتوجيهات ونواهي المالك الأصلي، وبذلك فإن الإيديولوجية الأساسية للبنك الإسلامي هي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية⁵.

- عدم التعامل بالربا أخذاً وعطاءً: حيث يجب أن تدخل كافة معاملات البنك الإسلامي في إطار الحلال، حيث أن أهم ما يميز البنك الإسلامي عن غيره من البنوك التقليدية هو استبعاد المعاملات غير الشرعية من أعماله خاصة نظام الفوائد الربوية.⁶
- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: حيث يتجه نشاط البنوك الإسلامية نحو توفير التمويل اللازم للنشاطات الأكثر نفعاً وأهمية للفرد من ناحية وللمجتمع من ناحية أخرى، ومن ثم الاقتصاد ككل.⁷
- التركيز على الإنتاجية مقارنة بالتركيز على المالية للمقترض: يركز النظام المصرفي التقليدي على مدى قدرة المقترض على الوفاء بالدين لضمان استرجاع قروضه مع الفوائد في الوقت المحدد، أما البنك الإسلامي فيعطي أهمية أكبر لسلامة المشروع نظراً لكونه قائماً على نظام المشاركة في الربح والخسارة.

ضوابط الصيرفة الإسلامية:

تنقسم صيغ التمويل التي تقدمها المصارف الإسلامية إلى مجموعتين أساسيتين هما:

صيغ العائد الثابت ممثلة في صيغ المرابحة، السلم، الإستصناع والإجارة وتتسم عادة بثبوت العائد وفي هذه الحالة تقترب البنوك الإسلامية من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية في مجال التوظيف، وصيغ المشاركة في الربح والخسارة القائمة على مبدأ الغنم بالغرم مجسدة في صيغ المضاربة والمشاركة والمزارعة والمساقاة، بالإضافة إلى صيغة القرض الحسن حيث تعبر هذه الأخيرة مع صيغ المشاركة في الربح والخسارة عن الفلسفة الحقيقية للتمويل الإسلامي.

إن وجود هذه الصيغ يخضع لوجود عدة ضوابط شرعية تحكم الصيرفة الإسلامية يجب مراعاتها بغية تجسيد أحكام الشريعة الإسلامية، وتجنب الوقوع في المخالفات الشرعية أو الشبهات وهي:

- قاعدة الغنم بالغرم: العائد على قدر المخاطرة أي أن الحق في الحصول على الربح يكون بقدر تحمل المشقة (كالمخاطر أو الخسائر)، وباعتبار المشاركون مسؤولون عن أعمالهم، فإن الحق في الربح (الغنم) يكون بقدر الاستعداد لتحمل الخسارة (الغرم).⁸
- قاعدة الخراج بالضمان: أي أن من يضمن أصل الشيء، جاز له أن يحصل على ما تولد عنه من عائد، وتعتمد هذه القاعدة الفقهية على أن العائد لا يحل إلا نتيجة تحمل المخاطرة⁹، فبضمان أصل المال يستحق الخراج (أي ما خرج منه) المتولد عنه، ويجوز الانتفاع لمن ضمنه لأنه يكون ملزماً باستكمال النقصان المحتمل حدوثه، ولهذا القاعدة علاقة بالقاعدة السابقة لأنها قد تدخل تحتها من حيث أن الخراج غنم والضمان غرم وتعتبر هذه القاعدة ذات أثر كبير في الأعمال المالية والمصرفية حيث تؤثر في عملية توزيع النتائج المالية في المصارف الإسلامية.¹⁰

قاعدة لا ضرر ولا ضرار: يحتم هذا المبدأ على المستثمر الانضباط بالقواعد العامة التي تحكم المجتمع المسلم، فنشاطه لا بد أن يتسم بالمنفعة العامة، ولا يخضع للرغبات، والنوازع الفردية التي قد تفضي إلى إلحاق الضرر بالمجتمع، وبذلك فالحقوق الخاصة مكفولة، مادامت لا تعارض الصالح العام أي أن المالك له حق الانتفاع بملكه كيف ما يشاء شريطة ألا يلحق الأذى بالآخرين..

الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

لتشخيص معالم تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تم القيام بدراسة ميدانية من خلال عرض نتائج الاستبيان الذي تم تصميمه وتوزيعه على إدارات بنكي البركة الجزائري والسلام، البنكين الإسلاميين الوحيدين في الجزائر.

1. واقع تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر: خصص هذا المحور لاختبار الفرضية الأولى، وقد تضمن النقاط التالية:

1.1 الصيغ التمويلية المطبقة في البنوك الإسلامية الجزائرية: حسب إجابات الإطارات فإن كلا البنكين يقدمان الصيغ التمويلية التالية:

- صيغ العائد الثابت: المرابحة، السلم، الاستصناع، والإجارة.
- صيغ المشاركة في الربح والخسارة: المضاربة، المشاركة.
- صيغة القرض الحسن.

غير أن كلا البنكين لا يطبقان صيغة المزارعة والمساقاة باعتبار القطاع الفلاحي في الجزائر يحظى بهيئات تمويلية مخصصة. كما تجدر الإشارة إلى أن بنك البركة الجزائري استحدث صيغة تمويلية حديثة تعرف بالمساومة وهي عبارة عن حالة خاصة من عملية التمويل بالمرابحة يكون فيها كل من سعر الشراء والهامش غير معلومين، بحيث تستعمل المساومة بشكل كبير في عمليات التجارة الخارجية (الواردات) أين يكون السعر معلوما في الخارج ومجهولا عند التحويل إلى العملة الوطنية نتيجة لتغيرات أسعار الصرف.

2.1 درجة استخدام الصيغ التمويلية في البنوك الإسلامية الجزائرية: أظهرت الإجابات النتائج التالية كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم 1: درجة استخدام صيغ التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية:

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الصيغ التمويلية	
مرتفع جدا	0.707	4.50	المرابحة	صيغ العائد الثابت
مرتفع	0.707	3.50	السلم	
ضعيف	0.707	2.50	الإستصناع	
مرتفع	1.414	4.00	الإجارة	
مرتفع	0.177	3.63	المجموع	
مرتفع	2.121	3.50	المضاربة	صيغ المشاركة في الربح والخسارة
ضعيف جدا	0.000	1.00	المشاركة	
ضعيف	1.061	2.25	المجموع	
ضعيف جدا	0.000	1.00	صيغة القرض الحسن	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول السابق أن أكثر الصيغ التمويلية استخداما في البنوك الإسلامية الجزائرية هي صيغ العائد الثابت وفي مقدمتها صيغة المرابحة التي تستخدم بشكل مرتفع جدا حسب إطارات البنكين مقارنة باستخدام صيغة القرض الحسن وصيغ المشاركة في الربح والخسارة التي يعد استخدامها ضعيفا جدا خاصة فيما يتعلق بصيغة المشاركة على الرغم من كون هذه الأخيرة تعكس الفلسفة الحقيقية للبنوك الإسلامية، وعليه فإن أساس عمل البنوك الإسلامية في الجزائر هو التمويل عن طريق صيغ العائد الثابت الأمر الذي يجعلها تقترب بشكل كبير من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية.

3.1 هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الجزائرية: تعتبر هيئة الرقابة الشرعية معيارا رئيسيا للحكم على مدى إسلامية البنك وشرعية المعاملات المنفذة من قبله، وللتعرف على واقع هذه الهيئة في البنوك الإسلامية الجزائرية اعتمدنا على مؤشرين نوضحهما في الجدول الموالي حسب إجابات إطارات البنكين.

الجدول رقم 2: هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية الجزائرية:

المؤشرات				وجودها	
المؤشر الأول (المستندات)		النص في القانون الأساسي للبنك على ضرورة اعتماد هيئة للرقابة الشرعية مهمتها السهر على مطابقة عمليات البنك للشريعة الإسلامية قبل وبعد تنفيذها وبيان المخالفات ومعالجتها إن وجدت.		نعم	
				لا	
				التكرار	
				النسبة المئوية	
				0	%0
				2	%100
				0	%0
				2	%100
				0	%0
				2	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتضح من خلال الجدول السابق أن المؤشر الأول المتمثل في المستندات التي تؤهل البنك للحصول على صفة بنك إسلامي في الاسم وفي التصنيف متوفر حيث أن القانون الأساسي للبنك ينص على ضرورة اعتماد هيئة للرقابة الشرعية مهمتها السهر على مطابقة عمليات البنك للشريعة الإسلامية قبل وبعد تنفيذها وبيان المخالفات ومعالجتها إن وجدت، أما فيما يخص المؤشر الثاني المتمثل في الوجود الفعلي لهذه الهيئة على مستوى البنك فهو متوفر غير أن عملية الرقابة القبلية تشمل تقييم الصيغ قبل تطبيقها وليس العمليات التمويلية حيث تخضع هذه الأخيرة لرقابة بعدية بعد إتمامها وهذا من خلال اضطلاع الهيئة على التقارير الدورية، الأمر الذي قد يسبب وقوع بعض المخالفات الشرعية عند إتمام العمليات التمويلية مما يؤثر على شرعية العمليات البنكية في البنوك الإسلامية الجزائرية.

4.1 المعايير المعتمدة لاتخاذ قرار التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية ودرجة الاعتماد عليهما: يعرض الجدول الموالي المعايير المعتمد عليهما لاتخاذ قرار التمويل في البنوك الإسلامية الجزائرية ودرجة الاعتماد عليهما.

الجدول رقم 3: معايير اتخاذ القرار التمويلي في البنوك الإسلامية الجزائرية ودرجة استخدامها:

معايير اتخاذ القرار التمويلي		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
المعايير الشرعية		5.00	0.000	مرتفع جدا
المعايير المادية		4.00	1.414	مرتفع جدا
		4.50	0.707	مرتفع جدا
		4.50	0.707	مرتفع جدا
المعايير الاقتصادية والاجتماعية		3.00	0.000	متوسط
المعايير الشخصية		4.00	0.000	مرتفع
		5.00	0.000	مرتفع جدا
		4.50	0.000	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتضح من خلال الجدول السابق أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعتمد على أربعة معايير أساسية لاتخاذ القرار التمويلي تأتي في مقدمتها المعايير الشرعية التي تنص على ضرورة موافقة المشروع لأحكام الشريعة الإسلامية، تليها حسب درجة الاعتماد

المعايير المادية والشخصية. وفي الأخير المعايير الاقتصادية والاجتماعية التي تعبر عن مدى تحقيق المشروع لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تعتبر البنوك الإسلامية في الجزائر هذا المعيار أقل أهمية من المعايير الأخرى على الرغم من أن هدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أسى أهداف البنك الإسلامي والشريعة الإسلامية.

وعليه من خلال النتائج المذكورة سالفًا يمكن استنتاج ما يلي:

- صيغ العائد الثابت أكثر الصيغ التمويلية استخداما في البنوك الإسلامية الجزائرية مما يجعل هذه الأخيرة تقترب بشكل كبير من نموذج الوساطة في البنوك التقليدية.
 - صيغ المشاركة في الربح والخسارة تستخدم استخداما ضعيفا من طرف البنوك الإسلامية الجزائرية مما يجعل هذه الأخيرة تبتعد عن الفلسفة الحقيقية للبنوك الإسلامية.
 - هيئة الرقابة الشرعية هي المعيار الرئيسي للحكم على مدى إسلامية البنك والتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية غير أن رقابتها للعمليات التمويلية في البنوك الإسلامية هي رقابة بعيدة فقط؛ أي بعد تنفيذ العمليات التمويلية وليس قبلها مما قد يسبب وقوع بعض الأخطاء والتجاوزات الشرعية.
 - المعايير الشرعية، المادية والمعايير الشخصية هي أهم معايير اتخاذ القرار التمويلي في البنوك الإسلامية في الجزائر.
 - المعايير الاقتصادية والاجتماعية هي أقل المعايير أهمية في اتخاذ القرار التمويلي في البنوك الإسلامية الجزائرية على الرغم من الأهمية البالغة لهذا المعيار لارتباطه بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
 - وعليه من خلال النتائج السالفة الذكر يمكن قبول الفرضية الأولى التي تنص على أن: ممارسة الصيرفة الإسلامية في الجزائر تختلف عن الأساسيات النظرية لهذا النشاط بل وتلغي أهم خصائصه ومزاياه.
2. واقع الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر: خصص هذا المحور لدراسة الفرضية الثانية ويضم ما يلي:
- 1.2 درجة الإقبال على طلب التمويل الإسلامي في الجزائر: يعرض الجدول الموالي إجابات الإطارات حول درجة الإقبال على طلب التمويل الإسلامي في الجزائر.

الجدول رقم 4: الإقبال على طلب التمويل الإسلامي في الجزائر:

الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الإقبال على طلب التمويل الإسلامي في الجزائر
مرتفع جدا	0.707	4.50	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتضح من خلال الجدول السابق أن مستوى الإقبال على طلب التمويل الإسلامي في الجزائر مرتفع جدا مما يعكس اهتمام الجزائريين بهذا النمط التمويلي الذي يعزز من خلفيتهم الدينية من جهة، ومن جهة أخرى يعكس بدائية سوق التمويل الإسلامي في الجزائر، مما يجعله أكثر قدرة على استيعاب المتعاملين وتحقيق أرباح معتبرة وعدم انحصارها بين متعاملين اثنين فقط كما هو الوضع الحالي.

2.2 مستوى الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية: على الرغم من أن الجدول رقم 4 يظهر الإقبال على طلب التمويل الإسلامي، إلا أنه لا يعتبر كافيا لتوضيح معالم هذا الطلب، وهو ما يستدعي الإحاطة بجوانب أخرى منها درجة إقبال مختلف القطاعات الاقتصادية على التمويل الإسلامي.

الجدول رقم 5: الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر حسب القطاعات الاقتصادية:

القطاعات الاقتصادية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
الأشغال العمومية	4.50	0.707	مرتفع جدا
النقل	4.00	1.414	مرتفع
الصناعة	4.50	0.707	مرتفع جدا
الصحة	2.50	0.707	ضعيف
السياحة	2.00	1.414	ضعيف
المناجم والمحاجر	3.00	0.000	متوسط
الصيد البحري	1.00	0.000	ضعيف جدا
الفلاحة	1.00	0.000	ضعيف جدا
الصناعات ذات التكنولوجيا العالية	2.50	0.707	ضعيف
المهن الحرة	2.50	2.121	ضعيف
التجارة	5.00	0.000	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

توضح النتائج المدرجة في الجدول السابق أن أكثر القطاعات طلبا للتمويل الإسلامي في الجزائر هي قطاع التجارة، الصناعة، الأشغال العمومية، والنقل على التوالي في حين يتذيل قطاعي الفلاحة والصيد البحري الترتيب. فحسب المستجوبين كلا البنكين الإسلاميين لا يمولان هذين القطاعين لكونهما قطاعين مدعمين من طرف الدولة تهتم بهما هيئات تمويلية متخصصة.

3.2 المؤسسات الاقتصادية طالبة التمويل الإسلامي في الجزائر: يظهر هذا الجدول أكثر أنواع المؤسسات الاقتصادية طلبا للتمويل الإسلامي كما يلي:

الجدول رقم 6: أكثر المؤسسات الاقتصادية طلبا للتمويل الإسلامي في الجزائر:

أنواع المؤسسات	التكرارات	النسب المئوية
المؤسسات الصغيرة جدا	0	%0
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	2	%100
المؤسسات الكبيرة	0	%0
المجموع	2	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

حسب إشارات البنكين أكثر المؤسسات الاقتصادية طلبا للتمويل الإسلامي في الجزائر هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يمكن تفسيره بالتعداد الكبير لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة والصغيرة جدا، بالإضافة إلى توافق التمويل الإسلامي بصيغته المتعددة مع الخصوصية المالية لهذه المؤسسات.

4.2 الطلب على التمويل الإسلامي حسب المناطق الجغرافية في الجزائر: بما أن أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع العادل للثروة من أهم أهداف التمويل الإسلامي، فمن الضروري معرفة توزيع الطلب على هذا التمويل عبر التراب الوطني، وهو ما يورده الجدول الموالي:

الجدول رقم 7: الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر حسب المناطق الجغرافية:

المناطق الجغرافية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
الشمال الشرقي	3.5	0.707	مرتفع
الشمال الغربي	3.00	0.000	متوسط
العاصمة وضواحيها	4.50	0.707	مرتفع جدا
الجنوب	4.50	0.707	مرتفع جدا

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يوضح الجدول أن مستوى الطلب على التمويل الإسلامي في منطقتي الوسط والجنوب الجزائري مرتفع جدا تليهما مباشرة منطقة الشمال الشرقي بمستوى طلب مرتفع، أما منطقة الشمال الغربي فتعرف مستوى طلب متوسط وبذلك تعتبر أقل المناطق الجزائرية طلبا للتمويل الإسلامي، وحسب إشارات البنكين فإن هذا التباين المسجل في مستوى الطلب مرده إلى سببين أساسيين هما التوزيع الجغرافي لوكالات البنكين ومستوى الثقافة الإسلامية والمحافظة في هذه المناطق.

وعليه من خلال النتائج الموضحة سالفًا يتضح ما يلي:

- الإقبال على طلب التمويل الإسلامي في الجزائر مرتفع جدا.
- أكثر القطاعات طلبا للتمويل الإسلامي في الجزائر هي قطاع التجارة، الصناعة، الأشغال العمومية، والنقل.
- أكثر أنواع المؤسسات الاقتصادية طلبا للتمويل الإسلامي في الجزائر هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التوزيع الجغرافي لطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر يخضع للتوزيع الجغرافي لوكالات البنكين الإسلاميين والثقافة والعادات الإسلامية لأهالي المناطق.

ومن هنا، وعلى ضوء النتائج السابقة يتم رفض الفرضية الثانية أي أن الطلب على التمويل الإسلامي في الجزائر يعرف إقبالا كبيرا من طرف الأفراد والمتعاملين الاقتصاديين الذين يختارونه من بين مصادر التمويل الأخرى بما يتناسب مع عاداتهم وخلفيتهم الدينية الإسلامية.

3. معوقات الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر: على الرغم من الإقبال على طلب التمويل الإسلامي في الجزائر، إلا أن هذا النشاط يواجه العديد من العراقيل بدليل محدودية المؤسسات المانحة، وهو ما يدعو للبحث عن ماهية تلك العراقيل في هذا المحور الذي يهتم بدراسة الفرضية الثالثة كما يلي:

1.3 قيود متعلقة بالنشاط الداخلي للبنوك الإسلامية في الجزائر: أظهرت إجابات المستجوبين بخصوص وجود عراقيل تخص بيئة العمل الداخلية في البنك الإسلامي ما يلي:

الجدول رقم 8: القيود الداخلية على نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر:

القيود الداخلية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
ضعف الإقبال على البنوك الإسلامية	1.00	0.000	غير موافق بشدة
جهل المتعاملين بالصيغ التمويلية المقدمة في البنوك الإسلامية	4.00	1.414	موافق
صعوبة تنفيذ الصيغ الإسلامية من الناحية المصرفية العملية	4.50	0.000	موافق بشدة
محدودية الموارد المالية للبنوك الإسلامية	4.50	0.000	موافق بشدة
المجموع	3.50	0.283	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يتضح من خلال نتائج هذا الجدول أن إطارات البنوك الإسلامية في الجزائر توافق على وجود معوقات وقيود داخلية تؤثر على نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، حيث قدر الوسط الحسابي لإجمالي الفقرات بـ 3.50 بانحراف معيار صغير قدره 0.283 مما يدل على توافق آراء المستجوبين، غير أنهم لا يوافقون على أن البنوك الإسلامية في الجزائر تعاني من قلة الإقبال عليها بحيث تعرف هذه الأخيرة إقبالا كبيرا.

2.3 قيود خارجية متعلقة ببيئة نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر:

الجدول رقم 9: القيود الخارجية على نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

القيود الخارجية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
تدهور مناخ الاستثمار	4.50	0.707	موافق بشدة
هيمنة البنوك التقليدية على المحيط المالي	3.00	0.000	محايد
غياب الثقافة المالية الإسلامية	3.00	0.828	محايد
عدم تماثل المعلومات المتاحة عن السوق	3.50	0.707	موافق
غياب البعد الأخلاقي	2.00	1.414	غير موافق
ضيق سوق التمويل الإسلامي	5.00	0.000	موافق بشدة
المجموع	3.50	1.532	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

حسب الجدول السابق أعلاه إطارات بنكي البركة والسلام على وجود قيود خارجية متعلقة ببيئة النشاط تؤثر على نشاط البنوك الإسلامية في الجزائر، في مقدمتها ضيق سوق التمويل الإسلامي وتدهور مناخ الاستثمار غير أنهم لا يوافقون على فكرة غياب البعد الأخلاقي حيث رغم انتشار السرقة وذبوع مشاكل خيانة الأمانة إلا أن المجتمع الجزائري يبقى من بين أكثر المجتمعات تمسكا بمعالم وأحكام الشريعة الإسلامية السمحاء.

3.3 القيود التشريعية والتنظيمية: وتواجه البنوك الإسلامية في الجزائر إلى جانب القيود الموضحة أعلاه جملة من القيود

التشريعية والتنظيمية نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 10: القيود التشريعية والتنظيمية على نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر:

القيود التشريعية والتنظيمية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
عدم وجود قانون خاص ينظم عمل البنوك الإسلامية في الجزائر	5.00	0.000	موافق بشدة
صعوبة التعامل مع البنك المركزي	3.50	0.707	موافق
عدم وجود هيئة عليا متخصصة للرقابة والإشراف على نشاط البنوك الإسلامية	3.00	1.414	محايد
غياب البنية التحتية للمالية الإسلامية	4.50	0.707	موافق بشدة
المجموع	4.00	0.354	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

يلاحظ من خلال المعطيات المدرجة في الجدول أن إطارات البنوك الإسلامية في الجزائر توافق على وجود قيود تشريعية وتنظيمية تؤثر على نشاط البنوك الإسلامية في مقدمتها غياب الإطار القانوني المنظم لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وهو ما يعد حجر عثرة أمام تطور هذا المصدر التمويلي مقارنة بمصادر التمويل الأخرى المستحدثة في الجزائر كقرض الإيجار ورأس المال المخاطر اللذين تم سن إطار قانوني يخص كلا منهما سنة 1996 و2006 على التوالي، كضرورة لتنظيم التعامل بهما وتفعيل نشاطهما في سوق التمويل المحلية المعتمدة على القروض البنكية التقليدية.

ويلخص الجدول الموالي كل هذه العراقيل التي تحد من توسع التمويل الإسلامي ضمن البدائل التمويلية المتاحة في سوق

التمويل المحلي كما يلي:

الجدول رقم 11: معوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

معلومات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
المعوقات الداخلية	3.50	0.283	موافق
المعوقات الخارجية	3.50	1.532	موافق
المعوقات التشريعية والتنظيمية	4.00	0.354	موافق
المجموع	3.67	0.723	موافق

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.

وبناء على هذا الجدول يمكن قبول الفرضية الثالثة التي تنص على أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تواجه جملة من القيود التي ترتبط بشكل أساسي بالنشاط الداخلي لمعامل هذه المهنة والبيئة الخارجية للنشاط، بالإضافة إلى قيود تنظيمية وتشريعية.

4. تحليل النتائج:

إن الهدف من اختبار الفرضيات الفرعية تحقيق إمكانية اختبار الفرضية الرئيسية وذلك من خلال النتائج التي خلصت إليها كل فرضية على حدا حيث وإجمالاً اتضح أن التمويل الإسلامي في الجزائر بعيد عن التطبيق السليم لهذا النوع من التمويل والخاضع لأحكام شرعية تعد ضوابط لا يمكن الاستغناء عنها في هذا النشاط، بل ولن تقوم له قائمة دونها. كما اتضح أيضاً أن هذا النمط التمويلي يمثل فرصة مهمة للمؤسسات والبنوك المانحة له بدليل درجة الإقبال عليه من طرف المتعاملين الاقتصاديين في الجزائر رغبة منهم في تجنب مصادر التمويل الأخرى التي تحمل في طياتها طابعا ربويا يتنافى ويتناقض مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق التوازن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات.

كما ومن الجلي أن هذا النشاط التمويلي في الجزائر يواجه صعوبات متنوعة تحول دون تطوره واتساع التعامل به مقارنة بالنشاط البنكي التقليدي الذي لا زال يهيمن على ساحة التمويل المحلية، ومن أهم هذه الصعوبات غياب إطار قانوني خاص بالتمويل الإسلامي ينظم ويحدد كميّات التعامل به، إلى جانب قيود أخرى مصدرها كل من البيئة الخارجية والداخلية على السواء.

إن كل هذه النتائج تؤكد صحة الفرضية الرئيسية التي تنص على أن الصيرفة الإسلامية مهمشة في السوق التمويلية في الجزائر.

5. خاتمة:

أصبح التمويل الإسلامي في العقود الأخيرة مطلبا ضمن مطالب الاقتصاد الإسلامي على المستوى الدولي والإقليمي وحتى المحلي كنتيجة طبيعية للفلسفة التي يحملها، والتي تنطوي على العدالة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بالسياسات الاقتصادية التقليدية الوضعية التي يسيطر عليها الرغبة غير المتناهية في تحقيق الأرباح دون الاهتمام بعدالة توزيعها. ومن أهم الخصائص التي دعمت نجاح التمويل الإسلامي تنوع صيغته وخلوها من الربا، وهو المدخل الذي تمكنت من خلاله ولوج سوق التمويل الجزائري وتقديم عدة صيغ تمويلية جذبت المتعامل الاقتصادي الجزائري الذي يبحث عن طريقة شرعية لتمويل أنشطته الاقتصادية.

وقد أظهرت الدراسة الميدانية التي شملت بنكي البركة والسلام الإسلاميين في الجزائر أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تعرف نجاحا نسبيا وإن كان لا يضاهي مثيله في مختلف دول العالم، أين يعرف هذا النوع من التمويل نجاحا باهرا وتوسعا كبيرا ومتسارعا. ويمكن إرجاع التطور المحدود الذي يميز نشاط المصارف الإسلامية في الجزائر إلى عاملين أساسيين هما: طريقة تطبيق الصيرفة الإسلامية والتي تخالف بعض المبادئ والأسس النظرية للصناعة المصرفية الإسلامية، على غرار التوجه لصيغ العائد الثابت على حساب صيغ المشاركة في الربح والخسارة.

وجود العديد من القيود والعوائق والتي من أبرزها غياب قانون خاص وإطار تشريعي أساسي ينظم عمل البنوك الإسلامية في الجزائر.

- ¹ مكاوي محمد، البنوك الإسلامية: النشأة، التمويل، التطوير، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية، مصر، 2009، ص: 12.
- ² عادل عبد الفضيل عيد، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، ص 397.
- ³ سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر - الواقع والآفاق، مجلة الباحث، العدد 4، 2006، ص: 23.
- ⁴ كمال مطهري، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة وهران، 2011/2012، ص ص: 17-20.
- ⁵ الحربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص: 91.
- ⁶ سليمان ناصر وعبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، ص: 306.
- ⁷ فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، جدارا للكتاب وعالم الكتب الحديث، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006، ص: 95.
- ⁸ موسى رحمان، أساليب ترقية الاستثمارات الفلاحية من منظور قيمي إسلامي، الملتقى الدولي الثاني، سبل تنشيط الاستثمارات في الاقتصاديات الانتقالية، سكيكدة، 2010.
- ⁹ حبيبة زحاف، دور معدل الفائدة في الاستثمار والبيدول الإسلامي له، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارة وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010/2009، ص ص: 197-198.
- ¹⁰ خليفة الغفلي، الضوابط الشرعية للعمل المصرفي: الغنم بالغرم والخراج بالضمان، متاح بتاريخ 2018/10/20 على الموقع الإلكتروني: <http://www.aloroeya.ae/2013/09/22/17200/>